اتجاهات العمل المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل متطلّبات النمو الاقتصادي السريع وانفتاح الأسواق [1]

أتوجّه بدايةً بخالص الشكر إلى مجلة الاقتصاد والأعمال على دعوتها الكريمة للمشاركة في منتدى الاقتصاد العربي، الذي تنظّمه المجلة بالاشتراك مع مصرف لبنان، وجمعية المصارف، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي، وذلك برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في لبنان الأستاذ فؤاد السنيورة. وإنه لمن دواعي سروري أن أتحدّث في هذا المنتدى بحضور هذا الحشد الكريم من الوزراء، وهذه النخبة البارزة من قيادات العمل المصرفي والمالي على الصعيديْن العربي والدولي.

إن الحديث عن اتجاهات العمل المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل متطلبات النمو الاقتصادي السريع وانفتاح الأسواق لابدَّ وأن يقودنا إلى الحديث في عدّة اتجاهات متداخلة أرى أن أشير إليها تحت ثلاثة محاور رئيسية تشكل الإطار العام لهذا الموضوع. يتعلّق المحور الأول منها بالمصارف العاملة في هذه الدول بما تواجهه من تحدّيات وطموحات نتيجة لمجموعة متلاحقة من التطورات في مجال العمل المصرفي الدولي، مع اتساع ساحة المنافسة على الصعيديْن المحلي والعالمي في ضوء عولمة التجارة وتحرير الخدمات المالية والتوجّه نحو التكتلات الاقتصادية والمالية.

ويتعلّق المحور الثاني بدور السلطات النقدية والرقابية في هذه الدول تجاه تحقيق الاستقرار النقدي والمالي لاقتصاداتها في إطار حركة التغيّر السريعة التي تشهدها الأسواق، وتسارع النمو في العمل المصرفي.

(1) كلمة ألقيت بمناسبة انعقاد "منتدى الاقتصاد العربي"، الذي عقد في مدينة بيروت، الجمهورية اللبنانية، يومي 4 و5 مايو عام 2007.

Central Bank of Kuwait - Public بنك الكويت المركزي – عام

ويتّصل المحور الثالث بالسياسات الاقتصادية لهذه الدول وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي في إطار إجراءات توسيع دور القطاع الخاص وتحسين بيئة العمل المصرفي، وبما يعزّز دور هذه البنوك في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبداية، أرى من المناسب أن أشير في هذا المجال إلى ما ينطوي عليه النمو الاقتصادي السريع من مخاطر وآثار معاكسة على آليات عمل السوق، بما يولّده من ضغوط تضخّيميه واختلالات في هياكل الأسعار والأجور لها سلبياتها وتداعياتها. وأرى أنّه من الأهمية بمكان أن تتبنى دول المنطقة منهجيات واضحة لضبط معدلات النمو في الإنفاق العام، وذلك في إطار توفير بيئة نشاط اقتصادي مناسبة لأغراض تحقيق معدلات نمو مستدام يتماشى مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

هذا، وعودة إلى المحور الأول، المتعلّق بالمصارف العامة في دول المنطقة، وأخصّ بذلك المصارف الوطنية، فإنني أود أن أشير بإيجاز إلى مجموعة قضايا يمكن أن تأخذها هذه المصارف بعين الاعتبار عند تحديد اتجاهات وتوجّهات العمل المصرفي لديها في ظلّ متطلّبات لنمو اقتصادي سريع وانفتاح الأسواق. ومن ذلك ما يلي:

1) على المصارف – وفي المقام الأول – أن يكون لديها الاستيعاب الشامل للوقوف على العوامل المحرّكة لأي تسارع في النمو الاقتصادي، وذلك على المستوى المحلي والإقليمي. كما أن على هذه البنوك تحديد نطاق وتوجّهات عملها في ضوء معرفتها بطبيعة أسواقها بقطاعاتها المختلفة، وما تواجهه من منافسة – داخل هذه القطاعات – تستوجب وضع سياسات تسعير مناسبة لمنتجاتها وخدماتها.

وإننا على ثقة بأن مصارفنا بما لديها من خبرات متراكمة ومهنية عالية في مجال العمل المصرفي ستكون قادرة على تحديد توجّهات عملها بعيداً عن الاستجابة لضغوطات أي

نمو سريع في بيئة نشاط الأعمال، وإنما في ضوء إستراتيجية تأخذ بعين الاعتبار حركة التغيّر في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية على المدى الطويل، وبناءً على استراتيجيات إدارة ومراقبة المخاطر لدى هذه البنوك في نطاق التقييم المستمر لمعيار كفاية رأس المال، وفي إطار تطلّعات هذه المصارف نحو التوسّع في الانتشار الدولي والوصول إلى الأسواق الأجنبية.

2) إن اشتداد حدّة المنافسة التي رافقت ظاهرة العولمة وتحرير الخدمات المالية والانفتاح الاقتصادي في ظل مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تنتهجه هذه الدول، يتطلّب من هذه المصارف النظر بجدية إلى ثلاث مسائل رئيسية تفرضها متطلبات هذه المرحلة. تتعلّق المسألة الأولى بقيام هذه البنوك بالسعي نحو توسيع مجالات الاستثمار والتوظيف المالي وعدم التركيز فقط على الأنشطة المصرفية التقليدية المتمثلة بالإقراض. وفي الاتجاه ذاته، فإن على هذه البنوك أن تسعى نحو إعادة هيكلة مواردها المالية من خلال طرح الأدوات المالية المناسبة لمتطلبات تمويل المشاريع الكبرى وخطط البنوك طويلة الأجل، وعدم التركيز على استقطاب الودائع وعمليات السوق النقدي. وفي إطار الابتكارات المالية فإن على مصارفنا أن تأخذ في الاعتبار تنامي رغبات العملاء بإدارة ثرواتهم بما يحقّق لهم معدلات عائد مناسبة، الأمر الذي يتطلّب تطوير البنوك لخدماتها ومنتجاتها بما يلبي طموحات هؤلاء العملاء من خلال مواكبة الابتكارات المالية في العمل المصرفي. وفي هذا المجال، فإن على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار تزايد درجة الوعي المصرفي لدى معظم العملاء وسهولة تحوّلهم إلى البنوك الأجنبية طلباً لتلبية طموحاتهم واحتياجاتهم المصرفية بشكل أفضل.

وتتعلّق المسألة الثانية بما يترتّب على توسيع دائرة المنافسة في ظلّ ظاهرة العولمة والتحرير المالي وانفتاح الأسواق من ضرورة تقبل البنوك الوطنية العمل بهوامش ربحية ضيّقة، ووضع خططها واستراتيجياتها أخذاً في الاعتبار أهمية هذه المتغيّرات.

وتتعلّق المسألة الثالثة بما تفرضه بيئة العمل المصرفي التنافسي على بنوكنا الوطنية، واتساع دائرة تواجد البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، من ضرورة تخصيص موازنات مناسبة للاستثمار في العنصر البشري وتكنولوجيا المعلومات، وذلك من أجل تطوير نظم عملها ومساندة جهودها والارتقاء بمستوى منتجاتها وخدماتها، إضافة إلى تعزيز قدراتها التنافسية بشكل دائم.

3) مع أن بيئة العمل المصرفي والمالي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد وفّرت لمعظم المصارف في هذه الدول، بشكل عام، معدلات رسملة جيدة تفوق متطلّبات معيار كفاية رأس المال وفقاً لتوصيات لجنة بازل، وهو ما يعطى البنوك مجالاً للدخول في أنشطة مصرفية ذات أوزان مخاطر عالية، إلّا أننا نود التأكيد على أن التطلّعات باتجاه تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل2) هو أن تأخذ البنوك بمنهجية هذا المعيار وتوجّهاته من حيث تحفيز البنوك على تحسين إدارة المخاطر لديها من خلال مواجهة مسؤولياتها الذاتية لضبط الأوجه المختلفة لمخاطر العمل المصرفي ومراقبتها والسيطرة عليها.

4) والحديث عن توجهات العمل المصرفي الخليجي في ظل انفتاح الأسواق يتطلب تحديد دعوتنا للمصارف الخليجية، والمصارف العربية بشكل عام، لكي تنظر بصورة جدية في موضوع الدمج المصرفي لإقامة كيانات مصرفية قادرة على المنافسة ومواجهة مخاطر العمل المصرفي على الصعيدين المحلي والدولي، والنظر في توسيع دائرة الدمج لتشمل إندماجات مصرفية عبر الحدود (Cross-Border Merger)، وكذلك النظر في موضوع الشراكة مع

المؤسسات العالمية العريقة (Smart Alliance) من أجل تبادل المزايا النسبية والاستفادة من السمعة المصرفية لتلك البنوك.

وأرى أن لا يفوتني في هذا المجال التنويه إلى إحدى المسائل الهامّة التي يتوجب أن تأخذها البنوك في اعتبارها عند الحديث عن اتجاهات العمل المصرفي في الخليج في ظل انفتاح الأسواق واتساع دائرة المنافسة، وهي التأكيد على أهمية تعزيز "معايير الحوكمة" (Corporate Governance)، والتي تعتبر أمراً حيوياً لبقاء ونجاح أي مؤسسة على المدى الطويل.

وأود أن أؤكد في هذا الإطار على أحد الجوانب الهامّة لمعايير حوكمة الشركات والمتمثلة في معايير السلوك المهني والأخلاقي، والتي من شأنها تعزيز المصداقية والثقة في عمليات المؤسسة اليومية وإستراتيجيات عملها على المدى الطويل. إن هذه المعايير ينبغي أن تمثل قيماً لهذه البنوك من شأنها أن تحفّز السلوك الأخلاقي من حيث النزاهة والأمانة، وأن تحثّ على مكافحة الفساد بشتى أنواعه. وفي هذا المجال، يرى "روث" (Roth)، رئيس المجلس الحاكم لبنك سويسرا الوطني، أن الأمانة والنزاهة في العمل المصرفي هما من أهم العوامل المطلوبة لنظام مصرفي ناجح، ومنوهاً إلى أهمية تأكد الجمهور، وعملاء البنوك على وجه الخصوص، من أنه يتم معاملتهم بأمانة وبصورة عادلة.

"The most significant factor for a successful banking system is the assurance that the public, and the bank customers in particular, be honestly and fairly treated"

كذلك يرى "روث" (Roth) أن وضع وتطبيق مواثيق للسلوك المهني والأخلاقي هو في مصلحة النظام المالي والمراكز المالية والسلطات الرقابية، وذلك لأنه مع عولمة الأسواق وحرية تدفق رؤوس الأموال فإن هناك مخاطراً حقيقة تواجهها هذه البنوك، وتتمثل في احتمال تورّطها

في معاملات غير قانونية خارجة عن إرادتها، وهو ما يرى معه أن مخاطر السمعة تمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه المراكز المالية في هذا القرن.

وحول المحور الثاني، أرى أن أشير إلى الدور الملقى على عاتق البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي من خلال تطبيق السياسات النقدية المناسبة لتجنيب اقتصاداتها الوطنية مخاطر الضغوط التضخّمية التي تنشأ نتيجة لأي تسارع محتمل في معدلات نمو النشاط الاقتصادي، وذلك إضافة إلى تفعيل النظم الرقابية والإشرافية تماشياً مع الدور المتوقّع التي تلعبه هذه البنوك في ظلّ تسارع النمو الاقتصادي، ودفعاً لأي تجاوزات محتملة في العمل المصرفي.

ولعلّه من المناسب أن أشير في هذا المجال إلى تجربة بنك الكويت المركزي خلال السنوات الثلاث الأخيرة لأغراض الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي في ضوء تسارع معدلات نمو النشاط الاقتصادي، وارتفاع المؤشرات السعرية في بعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني. فقد قام البنك المركزي بعدَّة إجراءات، منها وضع ضوابط لنمو الائتمان المصرفي، إضافة إلى رفع أسعار الفائدة، كما لجأ البنك المركزي إلى رفع سعر صرف الدينار عند الحدود القصوى للتحرك المسموح به بموجب ضوابط ربط الدينار بالدولار الأمريكي. وقد رافق ذلك قيام البنك المركزي – بصورة منتظمة – بالتدخل في السوق النقدي لسحب فائض السيولة من خلال الأدوات المتاحة في هذا المجال. وفي إطار هذه السياسات، فقد كان البنك المركزي يسعى أيضاً إلى تهيئة المناخ الملائم لبيئة العمل التنافسي وحرية الأسواق، وذلك بتطبيق ما رأيناه مناسباً من ضوابط رقابية، بما في ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال على البنوك التقليدية اعتباراً من نهاية شهر ديسمبر عام 2005.

ويتعلّق المحور الثالث ببرامج الإصلاح الاقتصادي لدول المنطقة، من حيث ضرورة معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. ونرى أن الإصلاحات التي تتطلّبها تطلّعات العمل المصرفي الخليجي لابد وأن تستهدف، وبرؤية واضحة، تحديد المقوّمات اللازمة لتوفير البيئة المناسبة لغرض توسيع دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية، والارتقاء بشمولية الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي الخليجي في خدمة اقتصادات ومجتمعات هذه المنطقة. وفي هذا الإطار، فإننا نرى ضرورة وضع خطط تنمية اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى تستند إلى المعطيات القائمة واتجاهات نموّها، وتأخذ بعين الاعتبار استكشاف القدرات الكامنة لاقتصادات هذه البلدان. إن مثل هذه الخطط ستوفّر أيضاً الإطار العام لمتطلّبات التنسيق اللازم فيما بين السياسات المالية والنقدية في هذه الدول.

وإذ آمل من خلال هذه الكلمة الموجزة أن أكون قد ألقيت بعض الضوء على الملامح الأساسية لتوجّهات العمل المصرفي الخليجي في ظّ انفتاح الأسواق، لأرجو أن يساهم هذا المنتدى في تحقيق ما نتطلّع إليه من رؤية مستقبلية للاقتصاد العربي.